التقنية الماليـــة.. فرصة استثنائيـــة في الـمملـكـــة العربية السعودية

إيـــاد الحـــربي

كبير مديري الاستثمار في رائد فنتشرز، مستثمر ملائكي.

كان عام 2022 صعبًا على القطاع التقني بشكلٍ عـام، وعلى قطاع التقنيات المالية FinTech بوجه الخصوص حيث كان هناك هبوطًا قويًا في الجولات الاستثمارية للقطاع وصل تقريبًا إلى 50% مما كان عليه في العام السابق لـ 2022 ، هذا بالإضافة إلى انكماش في التقييمات والمكررات المستخدمة بالتقييمات بشكلٍ كبيرٍ وملحوظ مما أدى إلى تخوف الكثير من رواد الأعمال والمستثمرين العالميين المهتمين بهذا القطاع،

ولكن يجزم المحللين أن ما حدث عالميًا في عالم التقنية المالية في عام 2022 هو عبارة عن تصحيح مسار الخطأ في عام 2021 حيث تراكمت الاستثمارات على القطاع ووصلت إلى مستوى غير طبيعي بسبب الطفرة المالية التي حصلت بعد سياسة البنك الفيدرالي بتخفيض الفائدة خلال جائحة كورونا، فلو تابعنا تطوّر مبالغ الاستثمارات في قطاع التقنية المالية منذ 5 سنوات سنرى أنها في تصاعد مستمر حتى مع الانخفاض الذي حصل في عـام 2022 لا زال القطـاع يُحقـق استثمـارات أكبـر مقـارنةً بالأعوام السابقة لعام 2021 .

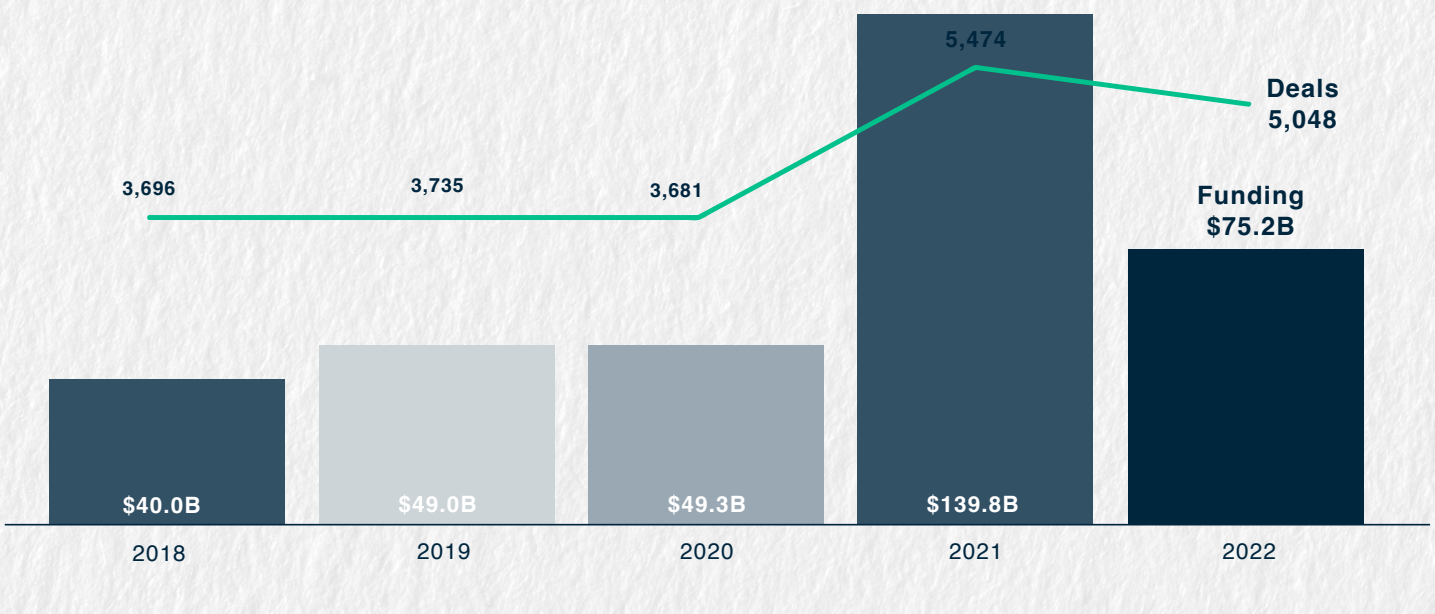

عدد و قيمة الاستثمارات في شركات التقنية المالية عالمياً المصدر: CB Insights

ولكن في المملكة والشرق الأوسط ، كانت الصورة عكسية حيث كان الاستثمار في قطاع التقنية المالية هو الأكبر في عـام 2022 فقد حصلت شركات التقنية المالية على حوالي 409 مليون دولار تقريباً تُعادل(المليار ونصف ريال سعودي) واستحوذ القطاع رأس المال الجريء على الحصة الأكبر من الاستثمـارات بنسبة 41% ويعد اليوم القطاع أحد القطاعات الحيوية في استثمارات صناديق رأس المـال الجريء وأحد ركائز ريادة الأعمال بوجود أكثر من 140 شركة تقنية مالية سعودية في عام 2022 مقارنةً بـ 10 شركات خلال عام 2018.

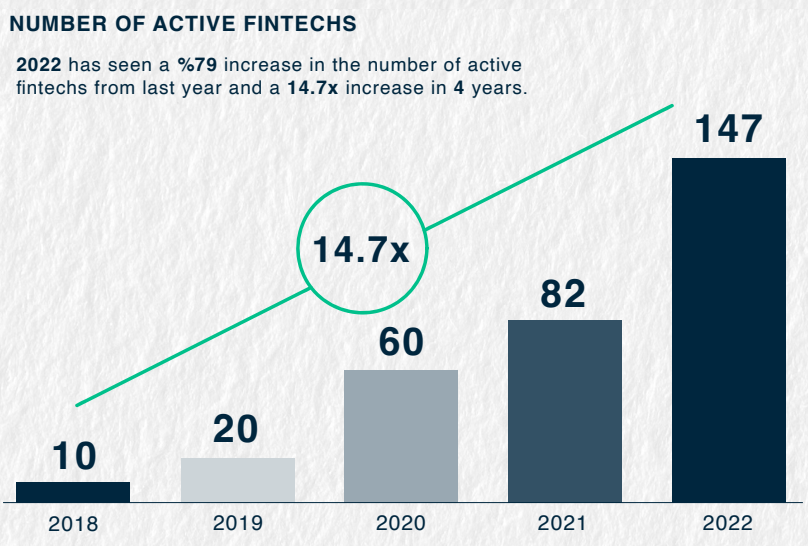

عدد الشركات التقنية المالية القائمة في المملكة المصدر: FinTech Saudi

وكذلك نحن في **رائد فنتشرز** نرى أن الفرصة في قطاع التقنية المالية هي فرصة واحدة، وبفضل الله تمكنا من الاستثمار في الشركات الرائدة في كافة مجالات التقنية المالية على سبيل المثال **شركة تابي** قطاع مجال اشتر الآن وادفع لاحقاً ، و **شركة هلا وفودكس** قطاع مجال المدفوعات للشركات الصغيرة والمتوسطة وشركة **لين** قطاع مجال المصرفية المفتوحة ، وكذلك شركة **مزن** قطاع مجال تقنية الالتزام للشركات الماليـة. والسبـب إيماننا بالقطاع يتمحور حول ثلاث نقاط وهي: التشريعات الحكومية الداعمة للقطـاع، الهـيكلـة الديموغرافيـة للمجتمع، وحجم الفرصة بالسوق المالي.

نبدأها كحجم سوق، نرى اليوم أن 5 من أكبر 10شركات مدرجـة فـي سوق تداول (باستثناء شركة أرامكو)، هـي شركـات ماليـة وتصبـح 6 إذا أضفنـا شركـة الاتصالات السعودية **STC** بحكم توجهها نحـو القطاع من خلال إطلاقها القريب للبنك الرقمي، وهذه الشركات المالية تشكل نحو 35% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجـة فـي سوق تاسي الأساسي ويعد القطاع هو قطـاع حيـوي فـي السوق بطبيعة وجود المال كعنصر أساسي في حياتنا اليومية وفي غالبية تعاملاتنا، فاليوم يُعد هذا القطاع من أكبر إن لم يكن الأضخم في المملكة باستثناء قطاع البتروكيماويات.

ومما يزيد عامل الجذب للقطاع، الهيكلـة التركيبية للمملكة اليوم تعتبر مغرية لقطاع التقنية المالية وخاصةً التي تستهدف الأفراد، حيث تشكل الشريحة العمرية ما دون الـ 30 عامًا حوالي 70% من سكان المملكة و50% هم ما دون عمر الـ 18 عامًا، مما يؤدي إلى فتـح فـرص للشركـات التقنيـة المالية بخدمة شريحة عمرية جديدة لا تواكبها خدمات المصرفية والمالية التي تقدمها البنوك والشركات المالية التي تأسست ونمت في زمن مختلف وثقافة استهلاكية مختلفة لا تركز على التقنية وجودة الخدمة. ونرى خير مثال في استغلال الفرص **شركة تابي** التي تعتبر الشركة الرائدة في مجال اشتري الآن والدفع لاحقاً **BNPL** حيث اليوم هي تخدم أكثر مـن 3 مليـون عميل في المملكة ومتواجـدة فـي أكثـر من 10 آلاف متجر فـي الشـرق الأوسـط وحصلت علـى استثمـارات بقيمة 394 مليون دولار (1,477مليار ريال) من صناديق وشركات عالمية في مجال التقنية المالية مثل **PayPal** وصندوق **Sequoia** العالمي بتقييم 660 مليون دولار (2,475 مليار ريال) في آخر جولة لـهم في فتـرة زمنيـة قياسية حيث كانت بداية الانطلاق للشركة قبل أقل من 3 سنوات من اليوم. والسبب هذا يكمن بعد الله ثـم قدرة المؤسسين وفريق العمل في توفير تجربة للعميل تُمكّنُه من الحصول على الخدمات الماليـة التـي يرغبهـا والتي لم يوفرها القطاع المالي لهم، حيث كانت تشكل نسبة انتشار بطاقات الائتمان أقل من 20% مـن سكان المملكة وذلك مع وجود نسبة تمـلك حسابـات بنكيـة تتخطى الـ 60% مما يـوضـح عـدم مـلاءمـة الخـدمـات البنكية المقدمة للأفراد من ناحية التمويل الاستهلاكي والـتـي استغلـتـهـا **شـــركة تـابي** للنـمـو والـوصـول إلـــى مكانتهـا الـيـوم.

وكذلك تُعد أحد العوامل التي ميـزت المملكـة العربيـة السعودية كسوق جاذب للتقنيـات الماليـة هـو التركيـز الحكومي على تنمية القطاع كجزء من رؤية 2030 وذلك من خلال تأسيس برنامج تطوير القطاع المالي لتحقيق أهـداف الرؤيـة والتـي تشمـل تمـكيـن شركـات التقنية المالية من النمو والتركيز على شرائح المجتمع التي لم يتم خدمتها بشكلٍ مناسب سابقًا مثل قطاع المدفوعات والتمويل للشركات المتوسطة والناشئة، ونرى أن مـن أكبـر المستفيديـن الذيـن تمركـزت استراتيجيتهـم على مواكبة التوجه الحكومي هي **شركـة هلا** التـي حولـت مسارها من محفظة رقمية للأفراد إلى محفظة ماليـة وحلول دفع متكاملة للشركات المتوسطة والصغيرة بعد التغييرات الحكومية التي شجعت دخول هذه الشريحـة من الشركات إلى القطاع المالي باستخدام نقاط الدفع والفوتـرة الإلكترونيـة وكذلك فتح فـرص لتمويل هذه الشريحة التي يهدف برنامج تطوير القطاع المالـي إلـى زيادة نسب التمويل لها إلى ما يقارب 3 أضعاف خلال الخمس سنوات القادمة.

برنامج تطويـــر القطاع المالي

وختامًا، نرى اليوم أن قطاع التقنية المالية في المملكة العربيـة السعوديـة يتميز إقليميًـا وعالميًـا عـن باقـي المناطـق بسبـب وجود العوامـل الخاصـة بالمنطقـة المـذكـورة سابقـاً ووجـود فـرص كبـيـرة مـع التحـول الحكومي والديموغرافي التي تشهده المنطقة ونحـن فـي **رائد فنتشرز** فخوريـن بكوننـا شركاء في بناء هـذا القطاع ونتطلع للمزيد من الاستثمارات فيه مستقبلاً.

جمعية
رأس المال الجريء
والملكية الخاصة